حوكمة الأوقاف وإدارة عملياتها الرئيسة
من إصدارات مؤسسة ساعي لتطوير الأوقاف (٥)
للدكتور سامي محمد الصلاحات

ساعدت سياسات الإصلاح والحوكمة التي انتهجها عدد من المؤسسات الحديثة بقوة في انتظام العمل، وإظهار الجودة المطلوبة منه، وأصبحت الأعمال الموسومة بسياسات الحوكمة مثالاً نموذجيًا لغيرها من المؤسسات، من خلال الالتزام بالقوانين واللوائح والسياسات، وانسجام وتكامل الهيكل التنظيمي للمؤسسة مع حجم العمل ومتطلباته.

وصار مصطلح الحوكمة (Governance) الذي يُشير إلى منع الظلم والفساد مستساغًا في هذا الإطار، فهو مصطلح يعني الاستخدام الأكفأ للموارد، وشفافية في البيانات والمعلومات المقدمة من المؤسسة.

وفي واقع الأوقاف وما تشهده مؤسساتها من تطور ملحوظ خلال العقدين الماضين -ويقصد بها المؤسسات الحكومية أو ما يعرف بالوقف العام، أو المؤسسات الخاصة والتي يُعبر عنها بالوقف الخاص- يستدعي من المحقق والمدقق أن يطبق سياسات الحوكمة والإصلاح عليها، ولاسيما أن هناك اتهامًا بالفساد قد شاب عمل بعض هذه المؤسسات في تاريخنا المعاصر بدرجات متفاوتة في أماكن متباينة، ما أثّر على السُمعة المؤسّسية للأوقاف.

وهذا يعني أن قطاع الأوقاف في عالمنا العربي والإسلامي وفي أماكن الأقليات المسلمة بحاجة لأن تُمارَس من خلاله على هيئة مؤسسة سياسات الإصلاح والحوكمة، للتأكد من مصداقية هذه المؤسسات، وهذا ما يفسر أهمية إخضاع المؤسسات الوقفية لنظام الحوكمة بصورة كاملة ومستمرة.

وللتحقق من ذلك يجب التأكُّد من أن معايير نظام الحوكمة متحققة في البيئة

الداخلية للأوقاف، خصوصًا من خلال العمليات الرئيسة، كالاستقطاب والتسجيل والصيانة والصرف والاستثمار، فإذا تحققت الحوكمة ستكون ثمرة هذا كله من تغطية المصرف، وتحقيق فائض مالي من هذا الأصل الوقفي.

فإذا تحققنا من وجود حوكمة وسياسات رشيدة في عمليات الأوقاف الداخلية، سيحصل التعامل مع البيئة الخارجية للمؤسسة الوقفية بقوة وصلابة متناهية تعزز حضورها، ولا تجعلها مؤسسة هامشية أو هشة في المجتمع أو الدولة.

وقد رسم الكتاب الصورة الكلية لحوكمة الأوقاف من خلال فصوله التي تحدثت عن حالة الوقف والحوكمة. ومعالم أساسية لضبط الحوكمة وآثارها على تطوير مؤسسة الوقف. وأثر أدوات الحوكمة في تحقيق الشفافية الوقفية ومقاصد الواقفين. وتطبيقات الحوكمة ومعوقاتها في أنظمة وعمليات الأوقاف. مختتمًا هذه الفصول بالنتائج والتوصيات.